الأمم المتحدة

A/C.2/52/SR.32

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr. General

4 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثانية والثلاثون

المعقودة بالمقر في نيويورك

الجمعة ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد دي روخاس . . . . . (فنزويلا)

المحتويات

البند ٩٨ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة تابع)

(ج) حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة (تابع)

(هـ) اتفاقية التنوع البيولوجي (تابع)

(و) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations P;aza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

97-82611

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

البند ٩٨ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)
(A/52/25، و A/52/112، و A/52/217-S/1997/507، و A/52/284، و A/52/318، و A/52/347، و A/52/447-S/1997/775، و A/52/460، و A/52/514-S/1997/815)

(ج) حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة (تابع) (A/52/412)

(هـ) اتفاقية التنوع البيولوجي (تابع) (A/52/413 و A/52/441)

(و) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (تابع) (A/52/319، و A/52/413)

١ - **السيد بويلز** (نيوزيلندا): قال إن لبلده نفس شواغل البلدان الجزرية المجاورة وغيرها من البلدان المعرضة لآثار تغير المناخ، ولا سيما ارتفاع مستوى البحر، وبالتالي، فإن بلده لن يدخر أي جهد للإسهام في نجاح مؤتمر كيوتو الذي من شأنه أن يسمح بإيجاد حلول دائمة لمشكلة تغير المناخ. وتحقيقا لهذا الغرض، ينبغي إيجاد آليات تسمح بخفض التكاليف المتصلة بالحد من الانبعاثات. ومن أجل التصدي بفعالية لتغير المناخ، ينبغي الإقرار بما للنشاط البشري من تأثير في المناخ والأخذ في الحسبان جميع غازات الدفيئة ودور الآثار في الحد من نسبة ثاني أكسيد الكربون في الجو. وينبغي للدول الصناعية أن تكون أول من يقوم بما يلزم، إلا أن مشاركة الجميع ضرورية للتوصل الى حلول على الصعيد العالمي.

٢ - وتابع يقول إن بلده يشارك بنشاط في الأعمال المضطلع بها في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي التي تمثل حاليا أنسب المنتديات لمناقشة المسائل ذات الصلة بهذا الميدان؛ لذا فإنه يرى أنه لم يعد من المناسب أن تبت اللجنة في الأعمال المضطلع بها في إطار الاتفاقية، بل ينبغي أن تنظر في إمكانية اتخاذ قرار شامل واحد بشأن الاتفاقيات المتعلقة بالبيئة خلال الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة.

٣ - واسترسل يقول إن قضايا البيئة تتسم بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان الجزرية الصغيرة الواقعة في جنوب المحيط الهادئ بسبب ضعف نظمها الايكولوجية. لذا فإن بلده يدعم دون تحفظ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وقد قام في إطار برنامجه للمساعدة الإنمائية الرسمية باعتماد استراتيجية تهدف الى دعم المبادرات الوطنية والإقليمية في ميدان البيئة.

٤ - ومضى يقول إن بلده سيواصل توفير الدعم لتعزيز القدرات في مجال الحد من الكوارث الطبيعية وإدارتها وإيجاد آليات للإنذار السريع للتخفيف من حدة آثار الكوارث الطبيعية.

٥ - **السيد برنديرغاست** (جامايكا): أشار، متحدثا باسم الدول الأربع عشرة الأعضاء في الجماعة الكاريبية، الى أن الإسراع في وضع مؤشر الضعف المتوخى في برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية يتسم بأهمية خاصة بالنسبة للدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية إذ أن هذه البلدان تواجه صعوبة متزايدة في الحصول على مساعدة بشروط تساهلية. ويحتمل ألا تعتبر الدول الجزرية الصغيرة النامية بعد الآن من أقل الدول نموا بالرغم من أنها تواجه مشاكل اقتصادية وإيكولوجية خطيرة من شأنها أن تهدد بقاءها.

٦ - وتابع يقول إن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية تعي الجهود المبذولة لتعزيز التنسيق مع الجهات المانحة بهدف تعبئة الموارد من أجل تيسير تنفيذ برنامج العمل، وبالتالي، فإنها مستعدة للتعاون في هذا الميدان. علاوة على ذلك، فإنها ترحب بالتقدم المحرز في وضع سجل من أربعة مجلدات بأسماء إخصائيين ومؤسسات الدول الجزرية النامية وفي إقامة شبكة نموذجية لبيانات الكترونية من أجل تيسير تبادل المعلومات على شبكة "الانترنت".

٧ - وواصل يقول إن تنفيذ برنامج العمل يتطلب الحفاظ على مركز تنسيق داخل الأمانة العامة، وبالتالي، ينبغي تدعيم وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية وتعزيز قدراتها في مجال توفير الخدمات الاستشارية لهذه الدول، وقال إن الجماعة الكاريبية التي علقت أهمية كبيرة على تنفيذ برنامج العمل قد دعت الى عقد اجتماع على المستوى الوزاري في تشرين الثاني/نوفمبر في بربادوس من أجل تقييم التقدم المحرز والصعوبات المصادفة في هذا الميدان. كما استرعت قضايا التنمية المستدامة انتباه أمانة الجماعة التي تعهدت باتباع نهج إقليمي منسق فيما يتعلق بوضع وتنفيذ السياسات في هذا المجال وبتحسين نظم المعلومات من أجل متابعة وتقييم عملية تنفيذ التدابير المتخذة على الصعيد الإقليمي. والهدف من ذلك هو تشجيع دول منطقة البحر الكاريبي على تصميم أنشطة وبرامج إقليمية ذات صلة بالبيئة، وبالكوارث الطبيعية، وبالمستوطنات البشرية وبخدمات الرصد الجوي وبالطاقة المتجددة وعلى إيجاد هياكل أساسية علمية وتقنية وتنسيق أنشطتها في هذا الميدان.

٨ - واختتم قائلا إن المشتركين في الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة أقروا بضرورة توفير الدعم للجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل تنفيذ برنامج العمل. ومن الضروري أيضا توفير المساعدة إلى البلدان في إيجاد الهياكل الأساسية اللازمة وتدعيم قدراتها الوطنية، البشرية منها والمؤسسية.

٩ - **السيد إيتو** (اليابان): قال إن الهدف الأساسي من المؤتمر الثالث للأطراف في الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ الذي سيستضيفه اليابان عما قريب هو التوصل إلى اتفاق دولي يتعهد بموجبه المجتمع الدولي باتخاذ تدابير من أجل الحد من الاحترار العالمي عن طريق تحديد أهداف ملزمة قانونا تكون واقعية ومنصفة من أجل الحد من غازات الدفيئة. وقال إن بلده يطلب إلى جميع الدول المشتركة التعاون التام من أجل تحقيق نجاح هذا المؤتمر، مما سيتطلب اتباع نهج عملي خلال المناقشات.

١٠ - وواصل يقول إن بلده يعي أن الدول الجزرية الصغيرة النامية هي معرضة بصورة خاصة للحظر الناشئ عن عدد من المشاكل البيئية، لذا فهو يرى أنه يتعين إيلاء اهتمام خاص لتنمية تلك الدول. وفي هذا الصدد، أشار إلى أن المشتركين في مؤتمر القمة لمنتدى جنوب المحيط الهادئ - اليابان المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ قد أقروا في بيانهم المشترك بأهمية الأعمال المضطلع بها من أجل وضع مؤشر للضعف وطلبوا أن يراعي المنتدى الوضع الخاص للدول الجزرية الأعضاء.

١١ - واسترسل يقول إن اليابان سيواصل تعاونه مع الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تعزيز تنميتها المستدامة ولن يدخر جهدا من أجل توطيد علاقاته مع الدول الجزرية في منطقة البحر الكاريبي.

١٢ - **السيد كورديرو** (البرازيل): قال إنه من الواضح أن الدول الملوثة الرئيسية تسعى عن طريق فرض التزامات جديدة على الدول النامية فيما يتعلق بالحد من الانبعاثات إلى المساس بمبادئ الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وامتثال المفاوضات، مستندة في ذلك إلى فكرة خاطئة هي أن الدول النامية لا تشارك بما فيه الكفاية في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لحل مشكلة تغير المناخ. في الواقع، فإن الدول النامية تشارك بالفعل بنشاط في الجهود المبذولة على الصعيد العالمي للحد من انبعاثات غازات الدفيئة وذلك باتخاذ مختلف التدابير في مجالات مثل الصناعة والميزانية والتكنولوجيا، وهي تدابير تسهم في إصلاح ما لديها من آليات لإنتاج الطاقة. وقال إن بلده، بالتالي، يستغل أساسا مصادر الطاقة المتجددة وغير الملوثة؛ فقد قلص إلى حد كبير حجم الإعانات التي يقدمها في مجال استغلال الوقود الاحفوري وشجع على تنفيذ تدابير تعزز فعالية الطاقة، ورفع أسعار الوقود؛ وقد ساهمت أيضا الاستعاضة عن البنزين بالكحول في الحد من انبعاثات الوقود الاحفوري.

١٣ - ومضى يقول إنه يجدر التركيز على الجهود التي يبذلها بلده والعديد من البلدان النامية الأخرى، لا سيما وأن الدول الصناعية لم تحرز أي تقدم في هذا المجال. فإذا كان صحيحا أن الانبعاثات السنوية لمجمل الدول النامية قد تصل إلى مستوى انبعاثات الدول الصناعية بعد مرور أربعين سنة، فإن أثر انبعاثات الدول النامية مقترنا بالاحترار العالمي لن يضاهي أثر انبعاثات الدول الصناعية إلا بعد مرور زمن طويل. علاوة على ذلك، فإن ازدياد الانبعاثات في الدول النامية تعزى إلى ضرورة تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان بينما تعزى هذه الانبعاثات في الدول الصناعية إلى طرق الاستهلاك والإنتاج غير القابلة للاستمرار. وبدلا من الإصرار على أن تغير الدول المتقدمة النمو والدول النامية على قدم المساواة بالالتزامات المتعهد بها في إطار الاتفاقية، قد يكون من الأفضل تعزيز التعاون بين تلك الدول.

١٤ - واسترسل يقول إن بلده قدم في المؤتمر الأول للدول الأطراف المعقود في برلين في عام ١٩٩٥، اقتراحا محددا يرد عدد من مقوماته في الوثيقة المشتركة التي اقترحتها مجموعة الـ ٧٧ والصين بالنسبة للنص الذي سيتم التفاوض بشأنه. وقال إن البلدان النامية مصممة، بالاستناد إلى الموقف المشترك التي أعلنت عنه في بون، على مطالبة الأطراف المشار إليها في المرفق الأول من الاتفاقية بأن تقلص إلى حد كبير حجم انبعاثات غازات الدفيئة الناشئة عنها بحيث تراعى الأهداف المتوخى بلوغها بحلول عام ٢٠٢٠. وينبغي منح الدول بعض الحرية فيما يتعلق باعتماد التدابير والسياسات اللازمة ومراعاة مبدأ "الملوث يدفع" ومدى مسؤولية كل من البلدان المشار إليها في المرفق الأول إزاء تفاقم مشكلة تغير المناخ.

١٥ - وأضاف يقول إن بلده يحبذ إنشاء صندوق لتقديم المساعدة إلى الدول النامية من أجل تحقيق التنمية المستدامة وبلـــوغ الهدف النهائي المتوخى في الاتفاقية. وقد تقوم بتمويل هذا الصندوق الدول الأطراف التي لا تفي بالتعهدات المتفق عليها في البروتوكول. وسوف يمثل مؤتمر كيوتو فرصة يتعين على الدول الصناعية اغتنامها للإعراب عن نيتها في الحد من تغير المناخ.

١٦ - **السيدة هوكنز** (استراليا): قالت إن السنوات الخمس الماضية شهدت إبرام اتفاقات دولية ذات أهمية حيوية للبيئة العالمية، ولا سيما في ميادين تغير المناخ، ومكافحة التصحر، والتنوع البيولوجي وإدارة المنتجات الكيميائية السمية. إلا أن الدورة الاستثنائية الأخيرة للجمعية العامة بينت أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي إنجازه في الميادين ذات الأولوية مثل تغير المناخ، والغابات وموارد المياه العذبة، والمحيطات، والتحضر المستدام.

١٧ - وتابعت تقول إن بلدها يرحب بالقرارات المتخذة بشأن موضوع الغابات خلال هذه الدورة الاستثنائية ويطلب تنفيذ مقترحات العمل البالغ عددها ١٣٥ اقتراحا والمقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات الذي يفيد في أعماله من الدعم الذي تقدمه له فرقة العمل الرفيعة المستوى المشتركة بين الوكالات المعنية بالغابات. وقالت إن إنشاء المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات سوف يسمح بتيسير الإدارة المستدامة لهذه الموارد على الصعيد العالمي وبالنظر في وضع ترتيبات مؤسسية وقانونية متوسطة الأجل، مثل اعتماد اتفاقية تتعلق بالغابات.

١٨ - وذكرت في معرض وصفها لما يضطلع به بلدها في مجال حماية البيئة، بأنه من مؤسسي المبادرة الدولية المتعلقة بالشعب المرجانية، وبأنه مسؤول حاليا عن أمانتها. علاوة على ذلك، فإن سلطات البلد مصممة على العمل من أجل أن يتم اعتماد حظر تام ودائم لصيد الحيتان على الصعيد العالمي.

١٩ - واسترسلت تقول إن بلدها يعلق أهمية كبرى على المشاكل الإنمائية للدول الجزرية الصغيرة وقد ضمن برامجه للمساعدة الإنمائية الرسمية أولويات برنامج عمل بربادوس. ورحبت بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٩٩ تكرس لدراسة وتقييم عملية تنفيذ هذا البرنامج.

٢٠ - ووجهت من ثم الانتباه إلى أعمال لجنة التخطيط الإنمائي المتعلقة بوضع مؤشر للضعف يسمح بقياس مدى ضعف الدول الجزرية الصغيرة من الناحيتين الاقتصادية والبيئية؛ وقالت إن هـــذه الأعمـــال لا تزال في مرحلتها التمهيدية ويرجى أن تتعاون منظومة الأمم المتحدة مع أمانة الكمنولث في هذا المجال.

٢١ - ومضت تقول إن بلدها يعي الخطر الذي قد ينشأ عن تغير المناخ واتخذ تدابير للوفاء بالتزاماته بموجب الاتفاقية الإطارية المعتمدة في هذا المجال، ولا سيما فيما يتعلق بالحد من انبعاثات غازات الدفيئة. وأضافت تقول إن بلدها يتعاون أيضا مع البرنامج الإقليمي المعني بالبيئة في جنوب المحيط الهادئ من أجل تعزيز قدرات الدول الجزرية في المنطقة بغية التصدي لآثار تغير المناخ وارتفاع مستوى البحر. أما بالنسبة للمفاوضات الجارية بشأن التوصل إلى اتفاق دولي جديد يتعلق بتغير المناخ والتي يشارك بلدها فيها بنشاط، فإنه يتعين تحديد

أهداف تراعى فيها الخصائص المميزة لكل بلد حرصا على تحقيق الإنصاف وفعالية التكاليف، الأمر الذي يكفل زيادة الفعالية وتعزيز القابلية على الاستمرار. ولن يكون من الممكن إيجاد حل لمسألة تغير المناخ إلا من خلال تعاون المجتمع الدولي بأكمله وينبغي أن يوفر مؤتمر كيوتو الفرصة لتحديد الإجراءات والمواعيد النهائية للحد من انبعاثات غازات الدفيئة في البلدان النامية والتخلص منها.

٢٢ - وتطرقت في النهاية إلى مسألة المنتجات الكيميائية السمية، فقالت إن بلدها يرحب بالنتائج التي خلصت إليها أنشطة المنتدى الحكومي الدولي المعني بسلامة المنتجات الكيميائية في مجال تقييم المخاطر وتوحيد التصنيفات وتبادل المعلومات وتعزيز القدرات. وقالت إن بلدها يهتم بصورة خاصة بالمواد الملوثة العضوية الثابتة وهو مستعد لاطلاع البلدان الأخرى على ما اكتسبه من خبرة تحسب للمفاوضات الحكومية الدولية التي ينظمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة والتي ستبدأ في عام ١٩٩٨. وقالت إن بلدها يرحب أيضا بوضع الاتفاقية المتعلقة بإجراءات الموافقة المستنيرة المسبقة التي من شأنها أن تيسر اتخاذ القرارات المتعلقة باستيراد المنتجات الكيميائية السمية. أما فيما يتعلق بإدارة النفايات السمية، فقد اختتمت تقول إن بلدها عدل منذ فترة وجيزة تشريعاته في هذا المجال وإنه، بالتالي، قد وفّى بجميع التزاماتها بموجب اتفاقية بالي؛ وأضافت تقول إن بلدها يوفر الدعم المالي والفني لعملية إنشاء مراكز إقليمية للتدريب ونقل التكنولوجيا في مجال إدارة النفايات السمية.

٢٣ - **السيد أوزوجرجن** (تركيا): قال إن النمو الديمغرافي وازدهار النشاط الاقتصادي العالمي قد أضرا بالنظام البيولوجي العالمي. وقد أصبحت هناك صعوبة متزايدة في التخلص من النفايات دون إلحاق الضرر بالبيئة. ويعتبر التعدين واستغلال الغابات من الأسباب الهامة الكامنة وراء نضوب الغابات والأراضي الرطبة، كما أن زوال هذه البيئة الطبيعية للتكاثر على نحو لا يمكن عكسه قد نشأ عنه تقلص سريع للتنوع البيولوجي؛ ويقدر أن ٥٠ ٠٠٠ نوع يختفي في الواقع سنويا. كما توجد عوامل أخرى تهدد إلى حد كبير التنوع البيولوجي مثل التصنيع والتحضر واستنفاد الغابات وتآكل التربة والسياحة في حين أن حماية البيئة ليست من الشواغل ذات الأولوية في البلدان ذات النمو الديمغرافي الكبير. وقال إن بلده غني بالأنواع النباتية وقام، حرصا منه على الحفاظ على نباتات وحيوانات البلد، بالتصديق على اتفاقية التنوع البيولوجي وهو يهتم برصد تآكل التربة. وفي الوقت نفسه، فإنه يسعى من خلال حملات توعية لم يسبق لها مثيل إلى توجيه انتباه الرأي العام والقطاع الخاص إلى خطر تقلص التنوع البيولوجي.

٢٤ - ومضى يقول إنه بالنسبة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، فإن بلده يطلب من جديد عدم إدراجه في المرفقات محتجا بأن المرفقين الأول والثاني يوردان أسماء البلدان المتقدمة النمو والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وبأنهما يرتبان على بلده مسؤوليات هو عاجز حاليا عن تحملها. علاوة على ذلك، فإن البيانات الإحصائية تدل على أن الانبعاثات التي هي من صنع الإنسان في بلده واستهلاك الطاقة فيه وإسهامه في الاحترار العالمي ليست إلا جزءا ضئيلا مما تسببها البلدان الواردة في المرفق الثاني، مما يبرر إعادة النظر في إدراج اسم بلده في هذا المرفق. إلا أنه أشار إلى أنه تم اتخاذ تدابير لوضع إسقاطات واقعية ومبادئ توجيهية يتعين الأخذ بها في مجال الانبعاثات للسنوات ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥ و ٢٠١٠، وهي مصحوبة بتدابير تكفل تنفيذها. وقال إن بلده يعي بالفعل مسؤولياته ويلتزم بجدول أعمال القرن ٢١ وبمبادرة منظمة التعاون والتنمية

في الميدان الاقتصادي المتعلقة بالتكنولوجيا والمناخ. إلا أنه يرى أنه ينبغي أن تكون القيود المفروضة منصفة وعادلة وأن تحدد وفقا لمسؤوليات وخصائص الأطراف المعنية.

٢٥ - **السيد ديلاني** (بابوا غينيا الجديدة): لاحظ أن الدورة الاستثنائية الأخيرة للجمعية العامة كانت مخيبة للأمل؛ إذ أن المشتركين لم يتمكنوا في الواقع من اعتماد إعلان سياسي قوي أو من الاتفاق على أهداف محددة في مجال الحد من انبعاثات غازات الدفيئة التي تلوث البيئة وتسبب ارتفاع مستوى البحر. إلا أنه اعتبر أن مرد ذلك هو عدم وجود إرادة سياسية، ولا سيما فيما يتعلق بسبل الوفاء بالتزامات جدول أعمال القرن ٢١.

٢٦ - ومضى يقول إن بلده يتمتع بأعلى درجة من التنوع البيولوجي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأنه يشارك في المفاوضات المتعلقة بوضع بروتوكول بشأن الحد من مخاطر التكنولوجيا الإحيائية في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي وهو يصر على ضرورة تنظيم عملية نقل الكائنات المحورة جينيا عبر الحدود. وقال إنه لا يمكن قبول أي نظام دولي تكون قواعده أقل صرامة من القواعد التي تطبقها بالفعل البلدان النامية إذ ذلك يعني تطبيق قاعدة الكيل بكيلين، كيل للبلدان المتقدمة النمو وكيل آخر للبلدان النامية.

٢٧ - وتطرق إلى مسألة تغير المناخ، فقال إنه يرحب في المقام الأول بجهود تعزيز التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بهدف إيجاد آليات للتدخل السريع في الميدان في حالات الكوارث الطبيعية. أما فيما يتعلق بمتابعة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، فقد رحب بالمساعدة المالية والفنية المقدمة من مرفق البيئة العالمية إلا أنه قال إنه يخشى أن يعتمد مؤتمر الأطراف الذي سينعقد في كيوتو بروتوكولا غير ملزم يمنح مهلة إضافية مدتها ١٠ سنوات للدول التي لم تف بالتزاماتها بموجب الاتفاقية . وعلى خلاف ذلك، فإن المؤتمر الأول للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر قد سمح بالتوصل إلى توافق للآراء بشأن تنفيذ الاتفاقية وأن بلده يرحب بذلك، إذ أنه يعي أهمية المشكلة مع أنه لا توجد أي صحراء في إقليمه. وقال إن بلده الذي يعاني من حالات جفاف وصقيع شديدة بسبب تيار النينيو قد أفاد من تدخل السلطات الوطنية والمحلية، فضلا عن المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية.

٢٨ - واسترسل يقول إن بلده يرحب مع الارتياح بالتدابير ذات الأولوية التي تقرر اتخاذها خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن برنامج عمل بربادوس، ولا سيما فيما يتعلق بالنظر في تنفيذه في عام ١٩٩٩، إلا أنه يقر بضرورة تدعيم المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي يعتبر السلطة الرئيسية في مجال البيئة على الصعيد العالمي. وقال إن بلده يرحب أخيرا بما تقوم به إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وهيئات أخرى، منها لجنة التخطيط الإنمائي من أجل وضع مؤشر ضعف للبلدان الجزرية الصغيرة النامية.

٢٩ - **السيدة يونغ جي** (الصين): ذكرت بأن تغير المناخ هو مدعاة قلق بالنسبة لجميع الدول. وبالرغم من التقدم الكبير المحرز في مجال التصدي لهذه المشكلة منذ بدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، فإن حجم انبعاثات غازات الدفيئة يزداد باستمرار، مما يحتم على المجتمع الدولي أن يبدي الإرادة السياسية اللازمة للتصدي لهذه الظاهرة التي تضر بمصير البشرية جمعاء.

٣٠ - وأضافت تقول إنه يتعين في المقام الأول ترجمة الالتزامات المتعهد بها بموجب الاتفاقية إلى أهداف محددة، وبخاصة الهدف المتمثل في خفض حجم انبعاثات غازات الدفيئة إلى مستوى عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٠٠. وقد سمحت ولاية برلين باستئناف المفاوضات المتعلقة بالفقرة ٢ من المادة ٤ من الاتفاقية، ويؤمل في أن يسمح المؤتمر الثالث للأطراف الذي سينعقد في كيوتو باتخاذ تدابير فعالة في هذا المجال.

٣١ - واسترسلت تقول إن بعض الدول تؤكد أنه يتعين على البلدان النامية منذ الآن فصاعدا تحمل نفس القدر من المسؤولية بالنسبة للالتزامات المتعهد بها. وينبغي دحض مثل هذه الادعاءات إذ أنها تمثل تشويها صارخا للمبادئ الواردة في الاتفاقية الإطارية. إذ أن الاتفاقية تحدد في الواقع أن القسط الأكبر من انبعاثات غازات الدفيئة في العالم مصدرها البلدان المتقدمة النمو. بالفعل، فإن طرق الإنتاج والاستهلاك غير القابلة للاستمرار التي اعتمدتها البلدان المتقدمة النمو منذ زمن طويل هي التي تسبب تدهور البيئة العالمية، مما يلحق الضرر بالبلدان النامية التي يكاد يكون استهلاكها للطاقة ونسبة انبعاثات غازات الدفيئة الناشئة عنها غير كافيين لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي، قد يكون من المناسب عشية انعقاد مؤتمر كيوتو التذكير بالحكم الوارد في الفقرة ٧ من المادة ٤ من الاتفاقية الذي ينص بوضوح على أن "مدى تنفيذ البلدان النامية الأطراف بفعالية لالتزاماتها بموجب الاتفاقية يتوقف على فعالية تنفيذ البلدان المتقدمة النمو الأطراف لالتزاماتها بموجب الاتفاقية فيما يتعلق بالموارد المالية ونقل التكنولوجيا".

٣٢ - ومضت تقول إن بلدها يسجل نسبة استهلاك الطاقة لا توازي إلا سبع استهلاك البلدان المتقدمة النمو وأنه يعتزم الحفاظ على مستوى عال من التنمية كفيل بالقضاء على الفقر، غير أنه سيسعى مع ذلك إلى أن يكون مستوى استهلاكه للطاقة أقل إلى حد كبير من المستوى الذي تسجله البلدان المتقدمة النمو، وإلى المضي في الحد من الانبعاثات التي هي من صنع الإنسان من أجل التصدي لآثار تغير المناخ الضارة.

٣٣ - واستطردت تقول إن المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية يمثل تدبيرا هاما لمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وينبغي للمجتمع الدولي وهيئات الأمم المتحدة المختصة تقديم المساعدة المالية والفنية اللازمة لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة من تنفيذ برنامج عمل بربادوس.

٣٤ - **السيدة شويكار** (ملديف): قالت إن تغير المناخ هو نتيجة الاستغلال المفرط لموارد الأرض من خلال التصنيع الذي يستهلك الكثير من الوقود الأحفوري، والتقدم الذي أحرزه الطب والذي يسهم في ازدياد عدد السكان. ففي الوقت الراهن، يرتفع مستوى استهلاك المحروقات كلما ارتفع مستوى البلد من التنمية: فإن ٧٠ في المائة من الطاقة التي يولدها الوقود الأحفوري تستهلك على يد ٢٥ في المائة من سكان العالم الموجودين في البلدان الصناعية.

٣٥ - وتابعت تقول إن إزالة الغابات هو استغلال للطبيعة على نحو مفرط وضار، لا سيما وأن الغابات تسهم في امتصاص ثاني أكسيد الكربون. والمرحلة الحالية هي مرحلة تشهد ازدياد حجم الغازات الثقيلة التي تمنع

الحرارة من الانتشار وتدهور طبقة الأوزون التي تحجب الإشعاع فوق البنفسجي وزوال الغابات الكفيلة بإبطاء سرعة هاتين الظاهرتين.

٣٦ - وأردفت تقول إنه ينبغي طبعا لكل البلدان أن تسهم في التصدي للاحترار العالمي. إلا أنه لا يصح أن يرفض بلد يستخدم ٠٠٠ ١٠ كيلوغرام من الفحم سنويا أن يخفض استهلاكه ما لم توافق البلدان التي تستخدم ٢٠٠ كيلوغرام على خفض استهلاكها. وينبغي، بالتالي، العدول عن الجدل العقيم وإقامة تعاون حقيقي بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو يسمح بالتصديق على مختلف الصكوك المعتمدة بالفعل، وبخاصة جدول أعمال القرن ٢١. وقالت إن بلدها يعتبر أن مؤتمر بربادوس اتسم بأهمية كبيرة إلا أنه لم يبذل خلاله للأسف أي جهد لتعبئة الموارد التي تسمح بتنفيذ البرامج، بالرغم مما تتسم به هذه البرامج من أهمية بالنسبة لجميع البلدان القليلة الارتفاع والمهددة بارتفاع مستوى المياه.

٣٧ - وواصلت تقول إن بلدها اعتمد لوائح لحماية البيئة ونظم العديد من المناسبات حول هذا الموضوع إلا أن الإجراءات الوطنية عاجزة عن التصدي لهذه الظواهر الواسعة النطاق. وقالت إن اعتماد قوانين للحد من الانبعاثات والتخلص من مركب الكلورو فلورو كربوني وكبح عملية إزالة الغابات تمثل طبعا خطوة أولى ألا أنه يتعين بصورة خاصة في هذا العهد الإلكتروني اطلاع السكان على طرق معيشية تسمح بالحد من تبديد الموارد ولحماية البيئة لمنفعة الأجيال المقبلة.

٣٨ - واختتمت تقول إن مؤتمر كيوتو سيكون في هذا السياق فرصة تاريخية لتحديد أهداف ملزمة قانونا في مجال الحد من انبعاثات غازات الدفيئة. وقالت إنه سوف يكون من الصعب أن يوافق بلدها على أي صيغة لخفض مستوى الانبعاثات تكون فيها النسبة المتوخاة دون ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٥، وذلك تمشيا مع ما ينص عليه بروتوكول تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

٣٩ - **السيدة لو أوغستي** (بعثة المراقب الدائمة لسويسرا لدى الأمم المتحدة): رحبت بالنتائج التي خلصت إليها الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ولا سيما فيما يتعلق بالآلية العالمية والتعاون الثلاثي الواعد القائم بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي.

٤٠ - إلا أنها أعربت عن أسفها إذ أن الإرادة السياسية لمكافحة التصحر ولجعل هذه المشكلة أولوية إنمائية في جميع البلدان التي تعاني من هذه المشكلة غير متوفرة حتى الآن لدى الجميع، سواء في بلدان الشمال أو في بلدان الجنوب. وتابعت تقول إنه في إطار عملية تنفيذ الاتفاقية، التي سيواصل بلدها الإسهام بها، يجدر التركيز على ضرورة اشراك المجتمع المدني وعلى دور المنظمات غير الحكومية المدعوة إلى الاشتراك في مؤتمر الأطراف.

٤١ - واسترسلت تقول إن حماية النظام المناخي العالمي تعتبر أولوية بالنسبة لبلدها، وإنه قد ذكر مؤخرا، في الدورة الثامنة للفريق الخاص المعني بولاية برلين، بالتزامه المتعلق بخفض مستوى انبعاثات ثاني أكسيد الكربون دون مستواها لعام ١٩٩٠ بنسبة ١٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٠. وينبغي أن تتعهد الدول الصناعية أيضا في

كيوتو بأن تقلص إلى حد كبير ما ينشأ عنها من انبعاثات غازات الدفيئة وأن تسعى في سياق تنفيذ بروتوكول الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ إلى اعتماد تكنولوجيات غير ملوثة وإلى تغيير أساليبها في مجال استهلاك الطاقة. وبالتالي، يكون بإمكان الدول الصناعية، إذا ما تحملت مسؤولياتها ووفت بالتزاماتها، أن تدعو البلدان النامية إلى الإسهام في جهود حماية النظام المناخي العالمي التي تعتبر ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة لجميع البلدان.

٤٢ - واستطردت تقول إن مسؤولية الحد من الكوارث والتخطيط المسبق لذلك هي في المقام الأول مسؤولية الدول فإن بلدها، من جهته، قد أوجد هيئة وطنية معنية بكفالة مشاركته في العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية كما أنه سيوفر الدعم لأمانة العقد خلال الأعمال التحضيرية للمؤتمر الذي سينعقد في جنيف في عام ١٩٩٩ والذي سيسمح بتقييم التقدم المحرز وبوضع استراتيجيات للحد من الكوارث خلال القرن الحادي والعشرين. وقالت إن بلدها يعلق أيضا على أنشطة الحد من الكوارث نفس الأهمية التي يعلقها على أنشطة الانقاذ والتعمير في حالات الكوارث، ولديه سجل حافل في مجال الانقاذ الإنساني نظرا إلى التدخلات المباشرة التي تقوم بها الهيئة السويسرية لتقديم المساعدة في حالات الكوارث أو إلى الدعم الذي يقدمه إلى المنظمات الشريكة. وفي هذا الصدد، أشارت إلى أنه من المقرر في إطار عملية إصلاح الأمم المتحدة إعفاء مكتب المنسق لعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ الذي سيتم إنشاؤه من المسؤولية المتصلة ببرامج الحد من الكوارث الطبيعية، وإسناد هذه المسؤولية منذ الآن فصاعدا إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبغية إقامة أفضل أشكال التعاون مع المؤسسات التنفيذية ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحفاظ على مقر البرامج المعنية بهذه المسألة في جنيف علما بأن العديد منها موجود هناك.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠